الأمم المتحدة

S/RES/2333 (2016)

مجلس الأمن

Distr.: General
23 December 2016

القرار ٢٣٣٣ (٢٠١٦)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٧٨٥١، المعقودة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة، ولا سيما القرارات ١٥٠٩ (٢٠٠٣) و ٢٠٦٦ (٢٠١٢) و ٢١١٦ (٢٠١٣) و ٢١٧٧ (٢٠١٤) و ٢١٩٠ (٢٠١٤) و ٢٢١٥ (٢٠١٥) و ٢٢٣٧ (٢٠١٥) و ٢٢٣٧ (٢٠١٥) و ٢٣٠٨ (٢٠١٦) بشأن الحالة في ليبريا، وقراراته ٢١٦٢ (٢٠١٤) و ٢٢٢٦ (٢٠١٥) و ٢٢٩٥ (٢٠١٦)،

وإذ يؤكد التزامه القوي بسيادة ليبريا واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، ويشير إلى مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل والتعاون الإقليمي،

وإذ يرحب بالتقدم الذي أُحرز بوجه عام على درب استعادة السلم والأمن والاستقرار في ليبريا، **وإذ يشيد** بالانتهاء بنجاح من نقل المسؤوليات الأمنية من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا إلى الأجهزة الأمنية الليبرية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ وبالتزام شعب ليبريا وحكومتها بالسلام وتطوير العمليات والمؤسسات الديمقراطية والشروع في بذل جهود هامة للإصلاح،

وإذ يؤكد أن حكومة ليبريا تتحمل المسؤولية الرئيسية عن ضمان السلام والاستقرار وحماية السكان المدنيين في ليبريا، وعن إصلاح قطاع الأمن، ولا سيما الشرطة الوطنية الليبرية والدائرة الليبرية لشؤون الهجرة، وبناء قدرات القطاع،

وإذ يشدد على أن دوام الاستقرار في ليبريا يتطلب من حكومة ليبريا أن تكون لديها مؤسسات حكم جيدة الأداء وخاضعة للمساءلة، وبخاصة في قطاعي الأمن والعدالة، لنيل ثقة

الرجاء إعادة استعمال الورق

الشعب الليبري، **وإذ يحث** حكومة ليبريا على إظهار تقدم ملموس في إصلاح قطاعي الأمن والعدالة وإعادة هيكلتهما وجعلهما يؤديان وظائفهما بفعالية لحماية الشعب الليبري،

وإذ يشير إلى أنه من المحتمل أن تظهر تحديات أمنية في أثناء التحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية التي ستُجرى في ليبريا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وطيلة الفترة الزمنية التي تسبق تلك الانتخابات، **وإذ يحث** حكومة ليبريا على تسريع وتيرة الجهود الرامية إلى حل المسائل التي طال أمدها ذات الصلة بالحقوق في الأراضي والمصالحة والمساءلة والشفافية بهدف تعزيز ثقة الجمهور في حكومته قبل الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقرر إجراؤها في ليبريا عام ٢٠١٧ ونقل السلطة، **وإذ يشدد** على ضرورة أن تستفيد الحكومة الليبرية، في تحضيرها لإجراء الانتخابات ولما بعدها، من العملية الناجحة التي انتهت في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ ونُقلت بموجبها المسؤوليات الأمنية إلى قواتها الأمنية، **وإذ يهيب** بالشركاء الدوليين إسداء دعمهم للسلطات الليبرية في كفالة مصداقية تلك الانتخابات بسبل منها نشر مراقبين دوليين للانتخابات،

وإذ يتطلع إلى إجراء عملية شاملة وجامعة لمراجعة الدستور، وإلى تنفيذ خريطة الطريق إلى المصالحة الوطنية، **وإذ يحث** على بذل الجهود اللازمة لتدعيم اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، حيث تضطلع هذه اللجنة بدور رئيسي باعتبارها مؤسسة لحقوق الإنسان مفتوحة لعموم الناس وآلية لرصد ومتابعة تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة،

وإذ يشدد على الدور الأساسي الذي يضطلع به المفوض السامي لحقوق الإنسان في تقييم حالة حقوق الإنسان في ليبيريا، وفاء بالتزاماتها المبينة في التوصيات القطرية الخاصة بليبريا الواردة في استعراضها الدوري الشامل لعام ٢٠١٥،

وإذ يشدد على أن المسؤولية تقع على عاتق السلطات الليبرية عن التحضير لانتخابات رئاسية وتشريعية حرة ونزيهة وشفافة في عام ٢٠١٧، وعن إجراء هذه الانتخابات وتوفير الأمن اللازم لها،

وإذ يلاحظ مع القلق احتمال نشوب النزاع على الموارد الطبيعية في ليبريا والمنازعات حول ملكية الأراضي، **وإذ يلاحظ أيضا** أن المشاكل ذات الصلة بالفساد لا تزال تُنذر بنسف الاستقرار والقضاء على فعالية مؤسسات الحكم،

وإذ يثني على حكومة ليبريا لما تبذله من جهود مستمرة لتعزيز التعاون الأمني على الصعيد دون الإقليمي، لا سيما مع حكومات غينيا وسيراليون وكوت ديفوار،

وإذ يعرب عن تقديره لما يقدمه شعب ليبريا وحكومتها من مساعدة مستمرة للنازحين الإيفواريين في شرقي ليبريا وفي سبيل عودتهم الطوعية إلى كوت ديفوار،

وإذ يشيد باستمرار مساهمة موظفي الأمم المتحدة، والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وبالتزامهم وتصميمهم على المساعدة في توطيد السلام والاستقرار في ليبريا،

وإذ يعرب عن تقديره للمجتمع الدولي لما يقدمه من دعم في سبيل توطيد السلام والأمن والاستقرار في ليبريا، **وإذ يرحب**، على وجه الخصوص، المساهمات المقدمة من الشركاء على الصعيد الثنائي والمنظمات المتعددة الأطراف، وكذلك لجنة بناء السلام، دعماً للجهود التي تبذلها ليبريا في مجالات إصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون والمصالحة الوطنية، **وإذ يشجع بقوة** المساهمات المستمرة من المجتمع الدولي في هذا الصدد، بما في ذلك تنفيذ بيان الالتزامات المتبادلة على نحو تام، **وإذ يسلّم** بأن أولويات بناء السلام الرئيسية يجب أن تُدمج بالكامل في الاستراتيجية الإنمائية لليبريا، بما في ذلك تنشيط التنمية الاجتماعية والاقتصادية، **وإذ يشدد** على ضرورة تحقيق الاتساق والتكامل بين حفظ السلام وبناء السلام والتنمية من أجل التصدي بفعالية لتطورات ما بعد انتهاء النزاع،

وإذ يدرك التحديات الكبرى التي ما زالت قائمة في جميع القطاعات، بما في ذلك استمرار المشاكل المتصلة بجرائم العنف، ولا سيما ارتفاع معدلات العنف الجنسي والعنف الجنساني، وبخاصة العنف الموجه ضد الأطفال،

وإذ يشير إلى قراراته ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠) و ٢١٠٦ (٢٠١٣) و ٢١٢٢ (٢٠١٣) و ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، بشأن المرأة والسلام والأمن، **وإذ يؤكد** أن العراقيل التي لا تزال تحول دون تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تنفيذا تاما لن يتسنى تذليلها سوى من خلال الالتزام الراسخ بتمكين المرأة وضمان مشاركتها وإعمال حقوقها التي تندرج ضمن حقوق الإنسان، والمساءلة عن أعمال العنف الجنسي والعنف الجنساني، ومن خلال تضافر جهود القيادات، واتساق المعلومات والإجراءات، وتوافر الدعم اللازم لبناء أسس إشراك المرأة في عملية صنع القرار بجميع مستوياتها،

وإذ يحيط علما بتقرير الأمين العام، المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (S/2016/968) وبالتوصيات الواردة فيه بشأن إدخال تعديلات على ولاية وتشكيل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بالنظر إلى الانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٧ وعملية نقل السلطة المزمع تنفيذها في عام ٢٠١٨،

وإذ يضع في اعتباره مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

الحوكمة والمصالحة الوطنية وسيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن

١ - **يدعو** حكومة ليبريا إلى إعطاء الأولوية لتحقيق المصالحة الوطنية وإنعاش الاقتصاد، ومكافحة الفساد وتعزيز الكفاءة والحكم الرشيد، ولا سيما بمواصلة ترسيخ الشفافية والمساءلة، بما يشمل إدارة الموارد الطبيعية لليبريا على نحو فعال لصالح شعب ليبريا قاطبة، **ويؤكد** أهمية وضع استراتيجية وطنية لتحقيق المصالحة والتلاحم الاجتماعي عن طريق اتخاذ تدابير للأم الجراح وإقامة العدل وتحقيق المصالحة على الصعيد الوطني وعلى المستويات كافة، والعمل على إشراك جميع الجهات الليبرية المعنية في ذلك، **ويعترف** بالجهود التي تبذلها حكومة ليبريا لدعم النهوض بمشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وفضها وبناء السلام، ويشمل ذلك توليها أدوار صنع القرارات في مؤسسات الحكم في مرحلة ما بعد النزاع وجهود الإصلاح عامة؛

٢ - **يؤكد** مسؤولية الحكومة الليبرية عن التحضير لانتخابات عام ٢٠١٧ وضرورة قيامها بذلك، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم للمؤسسات الانتخابية، **ويهيب** بجميع الأطراف أن تكفل أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة وسلمية وشفافة، بما في ذلك بضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة، **ويطلب** إلى الممثل الخاص للأمين العام أن يساعد الأطراف الليبرية على تحقيق هذه الغاية؛

٣ - **يؤكد** أن حكومة ليبريا تتحمل المسؤولية، أولا وآخرا، عن أمن وحماية سكانها، مع الاهتمام خاصة بمكافحة العنف الجنسي والجنساني ومكافحة إفلات مرتكبي تلك الجرائم من العقاب، **ويحث** الحكومة على إعطاء الأولوية لتطوير أجهزة الأمن على نحو فعال وسريع، ولا سيما الشرطة الوطنية الليبرية التي تعتبر الجهاز الرئيسي لإنفاذ القانون المنوطة به مسؤوليات أعمال الشرطة المدنية، بوسائل منها توفير الموارد المالية الكافية وأشكال الدعم الأخرى في الوقت المناسب، وتوفير التدريب الكافي، وتطوير الإدارة العليا؛

٤ - **يؤكد** الحاجة إلى توسيع نطاق الجهود التي تبذلها السلطات الليبرية من أجل التصدي للأسباب الجذرية للنزاع، وإنعاش عمليات المصالحة على الصعيدين الوطني والمحلي، وتعزيز الإصلاح الزراعي، وإحراز التقدم في الإصلاحات الدستورية والمؤسسية، ولا سيما إصلاح قطاع سيادة القانون وقطاع الأمن، ومكافحة العنف الجنسي والجنساني، وبناء الثقة

فيما بين المواطنين الليبريين ومؤسسات الدولة وعملياتها، ويطلب إلى الممثل الخاص للأمين العام أن يواصل دعمه لهذه الجهود من خلال بذل المساعي الحميدة والدعم السياسي؛

٥ - **يحث** حكومة ليبريا على إعطاء الأولوية لتوفير الموارد اللازمة لسد الثغرات الحرجة بغية تحسين طاقة وقدرة الشرطة الوطنية الليبرية ودائرة شؤون الهجرة، إضافة إلى قطاع العدالة، بما في ذلك المحاكم والسجون، بما يتيح إشاعة حقوق الإنسان والمصالحة والرقابة الفعالة والروح المهنية والشفافية والمساءلة في جميع المؤسسات الأمنية، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، وبسط سلطة الدولة وإيصال الخدمات إلى جميع أنحاء البلد لما فيه مصلحة الليبريين كافة؛

٦ - **يهيب** بحكومة ليبريا أن ترفع من وتيرة جهودها الرامية إلى تعزيز قدرات قطاعها الأمني، وبخاصة على مستوى القيادة والتنسيق والرصد والموارد وآليات الرقابة، وأن تعجل بالتنفيذ التام للقانونين المتعلقين بالشرطة والهجرة، وتواصل إصلاح سياسات الترقية والقوى العاملة بهدف تحقيق اللامركزية في المؤسسات الأمنية الوطنية، وبخاصة الشرطة الوطنية الليبرية، وتوفير الأمن لجميع الناس في جميع أنحاء ليبريا، **ويحث** حكومة ليبريا أن ترفع من وتيرة الجهود الرامية إلى تنفيذ التدابير المتعلقة بالإدارة السليمة للأسلحة والذخائر، بما في ذلك سن القوانين المحلية اللازمة، ومراقبة المناطق الحدودية لليبريا وإدارتها بفعالية، وتسجيل وتعقب الأسلحة والأعتدة التي تستخدمها وتستوردها قواتها الأمنية؛

٧ - **يؤكد** أنه من المهم أن تواصل حكومة ليبريا تطوير المؤسسات الوطنية المعنية بالأمن وسيادة القانون بحيث تؤدي هذه المؤسسات وظائفها على الوجه الأكمل وباستقلالية، ولتحقيق هذه الغاية **يشجع** على إحراز تقدم سريع ومنسق في تنفيذ خطط تطوير الأمن والعدالة وخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، **ويحث** حكومة ليبريا على إدارة المساعدات بما يلزم من الفعالية والشفافية والكفاءة، بما في ذلك المساعدات المقدمة من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، من أجل دعم إصلاح قطاعي العدالة والأمن؛

٨ - **يشدد** على ما للمرأة من دور هام في منع نشوب النزاعات وحلها وفي بناء السلام، وفق ما اعترف به القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، **ويؤكد** ضرورة مراعاة المنظور الجنساني في سياق تنفيذ الولاية المنوطة ببعثة الأمم المتحدة في ليبريا من جميع جوانبها، **ويشجع** البعثة على العمل مع حكومة ليبريا في هذا المجال حتى إغلاق البعثة، **ويطلب** إلى الأمين العام والجهات الفاعلة المعنية الأخرى كفالة أن يُراعى بشكل كامل في التخطيط للمرحلة الانتقالية وتنفيذها منظور جنساني، وأن تُضمّن التقارير التي تُرفع إلى المجلس لمحة عن التقدم المحرز

في هذا المجال وعن جميع الجوانب الأخرى المتصلة بوضع النساء والفتيات، ولا سيما الجانب المتعلق بالحماية من العنف الجنسي والعنف الجنساني؛

٩ - **يعرب عن قلقه المستمر** من كون النساء والفتيات في ليبريا ما زلن يواجهن معدلات مرتفعة من العنف الجنسي والعنف الجنساني، **ويكرر تأكيد دعوته** حكومة ليبريا إلى مواصلة مكافحة العنف الجنسي، ولا سيما ما يُرتكب منه على الأطفال، والعنف الجنساني، وإلى مكافحة إفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب، وتوفير سبل الانتصاف والدعم والحماية للضحايا، بما في ذلك عن طريق الحملات الإعلامية، ومن خلال الاستمرار في تعزيز قدرات الشرطة الوطنية في هذا المجال، والتوعية بالتشريعات الوطنية القائمة بشأن العنف الجنسي، **ويشجع** الحكومة على تعزيز التزامها في هذا الصدد، بما في ذلك من خلال تمويل إجراءات تنفيذ خطة عملها الوطنية بشأن العنف الجنسي والعنف الجنساني، وتحسين سبل وصول النساء والفتيات إلى القضاء؛

الولاية المنوطة ببعثة الأمم المتحدة في ليبريا

١٠ - **يقرر** تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا كما هي مبينة في الفقرة ١١ لفترة أخيرة تمتد حتى ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨، **ويطلب** إلى الأمين العام أن ينتهي بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨ من سحب مجمل عنصري البعثة العسكري والمدني، باستثناء ما يكون مطلوبا لإتمام تصفية البعثة؛

١١ - **يقرر** أن تُناط بالبعثة في إطار ولايتها الممتدة حتى ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨ المهام التالية:

(أ) حماية المدنيين

'١' حماية السكان المدنيين من خطر العنف البدني، في حدود قدراتها ومناطق انتشارها، ولا سيما في حال تدهور الحالة الأمنية على نحو يمكن أن يفضي إلى انقلاب كبير في أوضاع السلام والاستقرار في البلد، دون الانتقاص من المسؤولية الرئيسية الملقاة على عاتق السلطات الليبرية من حيث ضمان أمن سكانها وحمايتهم؛

(ب) إصلاح مؤسسات العدالة والأمن

'١' إسداء المشورة لحكومة ليبريا في تطوير القيادة والإدارة الداخلية والتأهيل المهني وآليات المساءلة في الشرطة الوطنية الليبرية، مع التركيز بوجه خاص على حفظ الأمن في أوقات الانتخابات؛

(ج) تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

'١' دعم حكومة ليبريا في تنفيذ أنشطتها في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ورصدها في ليبريا، مع إيلاء عناية خاصة للانتهاكات والتجاوزات المرتكبة بحق الأطفال والنساء؛

'٢' دعم تعزيز جهود حكومة ليبريا في مجال مكافحة العنف الجنسي والجنساني، بما يشمل جهودها في مكافحة إفلات مرتكبي تلك الجرائم من العقاب؛

(د) الإعلام

'١' مواصلة التواصل مع شعب ليبريا وحكومتها، بما في ذلك عن طريق إذاعة البعثة، للدعوة إلى استتباب السلام الدائم إلى ما بعد انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ وعملية نقل السلطة في عام ٢٠١٨، وللتوعية أيضا بالتحول الذي تشهده البعثة وبدنو موعد إغلاقها، وباستمرار عمل الأمم المتحدة في ليبريا؛

(هـ) حماية موظفي الأمم المتحدة

'١' حماية موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها ومعداتها، وكفالة الأمن وحرية التنقل لموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها؛

١٢ - **يأذن** لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا بمساعدة الحكومة الليبرية، بناء على ما يُطلب منها وفي حدود قدراتها ومع مراعاة المسؤولية الواقعة على كاهل الحكومة الليبرية، عن طريق تقديم الدعم اللوجستي، بما في ذلك في مجال الطيران، لسد الثغرات الملحة في قدرات ليبريا فيما يتعلق بإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية لعام ٢٠١٧، بما في ذلك تسجيل الناخبين، ولا سيما لتسهيل الوصول إلى المناطق النائية؛

١٣ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يعد تقريرا يقدم إلى مجلس الأمن في غضون ٩٠ يوما من اتخاذ هذا القرار يتضمن خطة محكمة لبناء السلام تسترشد بها منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء المعنيين، بما في ذلك الجهات الفاعلة الثنائية والمتعددة الأطراف، فيما تقوم به من أدوار في دعم عملية الانتقال في ليبريا، **ويؤكد** في هذا الصدد أهمية الدور

التنسيقي الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في عملية إعداد هذه الخطة، **ويطلب كذلك** أن تعمل البعثة في تعاون وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري ووكالات الأمم المتحدة المشكلة له لتنفيذ نتائج عملية المسح التي أجراها فريق الأمم المتحدة القطري لتحديد السبل الكفيلة بمعالجة الثغرات التي تعتري القدرات بهدف تسريع الأعمال التحضيرية استعدادا لتقليص حجم البعثة وإغلاقها، وبخاصة لنقل مهام البعثة في مجالات رصد حالة حقوق الإنسان وسيادة القانون والمصالحة الوطنية وإصلاح قطاع الأمن إلى الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري حتى يظل التقدم مستمرا في هذه المجالات، **ويحث** حكومة ليبريا وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وفريق الأمم المتحدة القطري على التنسيق الوثيق في نقل هذه المسؤوليات، **ويشجع** المجتمع الدولي والجهات المانحة على دعم الأنشطة التي يضطلع بها الفريق القطري لمساعدة ليبريا فيما تبذله من جهود متواصلة لتحقيق السلام المستدام؛

١٤ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يوعز إلى البعثة أن تقوم بدعم من الشركاء الدوليين بتيسير النقل النهائي لقدرات إذاعة البعثة ومعداتها بحلول ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨ إلى كيان مستقل؛

١٥ - **يطلب** إلى البعثة أن تكفل امتثال أي دعم يقدم لقوات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة امتثالا صارما لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة (S/2013/110)؛

هيكل القوة

١٦ - **يقرر** خفض قوام البعثة العسكري المتبقي من ١ ٢٤٠ فردا إلى ٤٣٤ فردا كحد أقصى، في شكل سرية وما يلزمها من عناصر التمكين، بما في ذلك أصول الطيران، وخفض قوام الشرطة المأذون به للبعثة إلى ٣١٠ أفراد، في شكل وحدتين للشرطة المشكلة وأفراد من ضباط الشرطة حسبما يقتضيه تنفيذ الولاية، وذلك بحلول ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧؛

١٧ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يكفل امتلاك عنصر الشرطة ما يلزم من الخبرة والمهارات المهنية لتطوير القيادة والإدارة الداخلية وآليات المساءلة والتأهيل المهني في الشرطة الوطنية الليبرية؛

التعاون الإقليمي وفيما بين البعثات

١٨ - **يهيب** بحكومتي ليبريا وكوت ديفوار أن تواصلا تمتين علاقات التعاون فيما بينهما، ولا سيما فيما يتعلق بالمنطقة الحدودية، بسبل منها زيادة الرصد وتبادل المعلومات

واتخاذ إجراءات منسقة، وفي تنفيذ الاستراتيجية المشتركة بشأن الحدود، سعيا إلى تحقيق أهداف منها نزع سلاح العناصر المسلحة على جانبي الحدود وإعادتها إلى أوطانها، وتمكين النازحين من أن يعودوا إلى أوطانهم طوعا وفي ظروف آمنة تحفظ كرامتهم، إضافة إلى معالجة الأسباب الجذرية للتراع والتوتر؛

١٩ - **يشير** إلى العزم على نقل قوة الرد السريع التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، المنشأة بموجب القرار ٢١٦٢ (٢٠١٤) إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، على النحو المبين في الفقرة ٤١ من القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦)، حيث ستواصل القوة دعم بعثة الأمم المتحدة في ليبريا على النحو المبين في الفقرة ٣٣ من القرار ٢٢٢٦ (٢٠١٥)، مع الإقرار بأن هذه الوحدة ستصبح من الأصول المملوكة للبعثة المتكاملة في المقام الأول؛

٢٠ - **يشير** إلى الإذن الذي منحه للأمين العام، عملا بقراريه ٢١٦٢ (٢٠١٤) و ٢٢٢٦ (٢٠١٥)، بإرسال هذه الوحدة إلى ليبريا، رهنا بموافقة البلدان المعنية المساهمة بقوات وحكومة ليبريا، في حال حدوث تدهور خطير في الحالة الأمنية على أرض الميدان من أجل تعزيز البعثة مؤقتا لتحقيق غرض وحيد هو تنفيذ الولاية المنوطة بالبعثة، **ويشير كذلك** إلى الطلبات التي وجهها إلى الأمين العام ليبلغ مجلس الأمن فورا بأي نشر لهذه الوحدة في ليبريا ويحصل على تفويض من مجلس الأمن لأي نشر من هذا القبيل لفترة تتجاوز ٩٠ يوما؛

٢١ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يطلعه بانتظام على الحالة في ليبريا وعلى حالة تنفيذ الولاية المنوطة بالبعثة، وأن يعد تقريرا عن الحالة على أرض الميدان وعن تنفيذ هذا القرار في موعد لا يتجاوز ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧، مع تقديم إحاطة شفوية لمجلس الأمن عن أعمال التحضير للانتخابات في أجل أقصاه ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٧، وإحاطة شفوية أخرى بعد إجراء الانتخابات في أجل أقصاه ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، ثم تقديم تقرير ختامي بحلول ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨؛

٢٢ - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره.